

يناير
2017

5



ملخص توصيات ندوة "النازحون في ليبيا .. تحديات وحلول"



www.loopsresearch.org



info@loopsresearch.com

LOOPS
المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات

ملخص توصيات ندوة

"النازحون في ليبيا .. تحديات و حلول"

طرابلس - ليبيا

4 يناير 2017

ملخص توصيات ندوة

"النازحون في ليبيا .. تحديات و حلول"

تهديد:

لا شك أن الحالة الإنسانية التي يعيشها النازحون يجب أن تتوقف في أسرع وقت ممكن عن طريق إيجاد حل جذري للمشكلة ولا يتأتى هذا الحل الجذري دون إيجاد حل لمشكلة النزاع المسلح في ليبيا بوجه عام والوصول إلى مصالحة عامة متكاملة مع إجراءات العدالة الانتقالية و جبر الضرر والابتعاد عن حالة الإنتقام التي قد تسود بعد إنتهاء النزاع لصالح أحد الأطراف.

يجب أن يكون الدافع الإنساني هو المحرك الرئيسي للإسراع في إجراء مصالحة ينتظرها الكثيرون ، لكن الواقع اليوم يخبرنا أن الأزمة السياسية قد تبدو بعيدة عن الوصول إلى مصالحة حقيقية في الوقت القريب إذ لازالت المناورات السياسية والعمليات العسكرية مستمرة في البلاد ؛ لكن وإلى أن نصل إلى مصالحة شاملة يمكن أن يتم التعامل مع قضية النازحين من الناحية الإنسانية من خلال إتفاق جميع الأطراف على الأقل على التعامل بشكل متناسق على تخفيف حدة الصراع على النازحين الذين يعانون الكثير ، ولعل الإتفاق على إسناد مهمة التنسيق الإنساني لمنظمات محلية لا تخضع للتأثير السياسي (الهلال الأحمر والحركة الكشفية مثلا) وتحضى بتواجد واسع في البلاد قد يساعد على تنسيق الجهود الإنسانية ، مع ضرورة أن تضع المنظمات الدولية تنسيق الجهود الإنسانية ضمن أولوياتها لعام 2017 حتى لا يستمر تشتت الجهود الإنسانية كما كان عليه الوضع خلال الفترة الماضية .

وبشكل عام فإن التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية حالياً يتطلب وجود الإجراءات التالية:

- إستراتيجيات لحل مشكلة حصر النازحين

للقيام بعملية حصر ناجحة للنازحين داخل ليبيا يجب أن تتوفر الإرادة من الجهات الحكومية لإنجاح هذا العمل فلا يمكننا أن نلقي الحمل بأكمله على المنظمات الدولية وشركائها المحليين في هذا المجال. حيث أن تبني عملية حصر النازحين واعتبارها مشروعاً استراتيجياً من طرف الحكومة سيسهل بنسبة كبيرة من إنجاح العملية برمتها، و سينتج التعاون المشترك بين المؤسسات الحكومية المحلية و المنظمات الدولية بيانات ملموسة تتوفر فيها نسبة عالية من الدقة والاحترافية، فبدون تكاتف الجهود لن نتحصل على نتائج مرضية، فالعمل بشكل فردي وبمعزل عن الآخرين لم ينتج إلى الآن بيانات كاملة ودقيقة، ولا يمكننا أبداً أن نحصل على تعاون كامل من النازحين ما لم يتم ضمان حماية بياناتهم الشخصية وعدم تسليمها لأي جهة مهما كانت إلا لفائدة النازح وبقرار مكتوب يحاسب فيه المخالفون، وإضافة على ذلك فإن تكرار جمع البيانات الموجود حالياً في أغلبية مشاريع الحصر في ليبيا مالم يكن في مقابله تواجد نتائج ملموسة سيؤدي بعد فترة إلى خمول في العلاقة بين الباحثين والنازح ولن يستمر التعاون في توفير البيانات بشكل منظم من قبل النازحين، لذلك سيكون على كل المنظمات المسؤولة و الجهات الحكومية المختلفة في ليبيا أن تقوم بالنظر للحالة العامة للنازحين وتوفير كل احتياجاتهم وأن تركز جهودها من أجل إنشاء قاعدة بيانات قومية تربط النازح بمكان اقامته وتتبع حركة النزوح اذا تغيرت من مكان إلى آخر، وأن يقوم النازحون بالتعاون التام مع كل المنظمات التي ترغب في حصر بياناتهم بغية تقديم المساعدة لهم و أن يشعروا بالمسؤولية اتجاه تلك المنظمات من حيث التبليغ عن مغادرتهم لمناطق تواجدهم أو تغير حالاتهم الاجتماعية. أن عملية الحصر مسؤولية مشتركة بين العديد من الجهات المختلفة التي تعمل من أجل هدف واحد وهو تقديم المساعدة والدعم للنازحين وتسهيل حياتهم اليومية حتي يأذن الله بالفرج و تتقرر عودتهم لمدينتهم سالمين .

وعموما لا نهدف هنا إلى الدعاية إلى أي من المؤسسات لكن تجب الإشارة هنا مرة أخرى إلى أن المنظمات الدولية تعتمد أساساً في إحصائياتها على بيانات تقدمها لها المنظمات المحلية والمجالس البلدية وهي قد تخضع في الكثير من الأحيان إلى

الرغبة في الحصول على دعم أكبر إما من أجل أن يغطي هذا الدعم الأشهر التي لا تقدم فيها المنظمات الدولية هذا الدعم أو لغرض الاستفادة المادية لبعض الأشخاص في أحيان أخرى وهو ما يدفع بعض الجهات إلى إعطاء معلومات مغلوبة¹. إن مصلحة الإحصاء والتعداد ونظرا لاختصاصها وعدم إنقسام إدارتها يمكنها أن تكون المؤسسة التي تجتمع حولها باقي المؤسسات المحلية الحكومية والخيرية و المنظمات الدولية بحيث يتم تأهيل كوادرها و دعمهم لتقديم إحصاءات دقيقة فيما يتعلق بأوضاع النازحين ومن ثم تتخذ الآليات الصحيحة للتوزيع طبقا لهذه الأرقام ويمكن أن يتبع الإحصاء أكثر من إجراء للتدقيق، ولعل الإعتماد فيما بعد على جهود متكاملة ما بين عدة جهات مثل هيئة الإغاثة الليبية والهلال الأحمر والكشافة الليبية وبين المنظمات المحلية والدولية في عملية التوزيع من الممكن أن يمنع عملية تقديم المساعدة مصداقية وشفافية أكثر².

- تكامل الجهود الإنسانية

يقصد بتكامل الجهود الإنسانية هو توزيع المهام ما بين المنظمات الإنسانية المحلية والدولية ، فمن الواضح أن الأبواب التي تقدم فيها المساعدة من قبل المنظمات الدولية محددة ومعرفة سابقا وهو ما يعني أن تقديم المساعدة في هذه الأبواب إذا كان مضبوطة بأرقام محددة يمكن أن يوزع بطريقة متوازنة شرط وجود إحصائية موحدة تعمل على أساسها كل المنظمات الدولية والمحلية ، وفي حالة تطبيق هذا النظام سيتمكن لباقي المنظمات المحلية العمل على أبواب المساعدة الأخرى التي لا تقع في مجال الخدمة المقدمة من المنظمات الدولية مثل إيجار المنازل للعائلات النازحة أو توفير متطلبات الدراسة.

وتطبيق هذا الإجراء سيحتاج إضافة إلى وجود منظومة حصر موحدة تعمل بها جميع المؤسسات إلى عملية أرشفة ومتابعة مستمر ودقيقة لأن الإخلال بتوازن عملية واحدة من عمليات الإغاثة من شأنه أن يعرقل باقي إجراءات تقديم المساعدة .

¹ معاد أبو الزمزم - الإشكاليات التي تواجه عودة النازحين .

² محمد تنتوش- النازحون في ليبيا - نظرة عامة .

- تكامل الجهود من قبل الجهات الحكومية المختلفة

إن واقعنا الحالي يخبرنا بأن حالة وجود أكثر من حكومة واقع معاش لكن علينا التعامل معه بطريقة تحيد الجهود الإنسانية لأنه يتعلق بملف مهم لا يقل أهمية عن الجهود التي بذلت في سبيل توحيد المؤسسة الوطنية للنفط مثلا ، فالأزمة الإنسانية لا تستثني أيّاً من النازحين سواء أولئك الموجودين في قرية ما في أقصى الشرق أو الغرب ، وعلى هذا الأساس من الممكن أن تصل الأطراف المختلفة إلى حالة من الإتفاق في سبيل تقديم المساعدة للنازحين مثل توزيع الجهود ما بين مكاتب الشؤون الإجتماعية سواء التابعة لحكومة طرابلس أو البيضاء وتبادل المعلومات حول ما تم تقديمه من مساعدات في كل منطقة و احتياجات كل منطقة والخضوع فيها إلى رقابة لجنة مستقلة تتجاوز حدود الإنقسام السياسي.

- الإجراءات التي يهكن القيام بها لتسهيل عودة النازحين لهناطقهر

1. المصالحة الوطنية الحقيقية الشاملة و الكاملة لما خلفه الصراع في ليبيا منذ 2011 إضافة للخلافات التاريخية التي زادة من حدة هذا الصراع .
2. تفكيك وإزالة كل مخلفات الحرب مثل الألغام والدخائر غير المتفجرة والشظايا وغيرها وتدريب الكوادر اللازمة لذلك محليا.
3. إعداد آليات لتعويض المتضررين لإعادة إعمار منازلهم وكذلك إعادة إعمار المؤسسات العامة المدمرة ويمكن أن تكون هذه الآليات التي تساهم في إعادة الإعمار وتعويض المتضررين خاضعة للجان فنية حقيقية تقيم الأضرار وبمراقبة مباشرة من قبل ديوان المحاسبة حتى لا يفتح في هذا الباب أبواب الفساد في قضية إنسانية مهمة .

من إصدارات المنظمة

1. أولويات حكومة الوفاق الوطني.
2. مسودة الاتفاق السياسي، قراءة في المضمون.
3. تقرير ديوان المحاسبة 2014 وترشيد الإنفاق الحكومي.
4. إطار للتحويلات الشاملة.
5. الآثار الاجتماعية للإنقسام السياسي في ليبيا.
6. المشهد السياسي و الأمني في ليبيا... رؤية تحليلية استشرافية.
7. الآثار الإقتصادية للإنقسام السياسي في ليبيا.
8. هل إحلال السلام ممكن في ليبيا؟
9. سياسات الدعم السلعي في ليبيا.
10. ليبيا : حصاد عام 2015.
11. تقييم الأداء الحكومي خلال عام 2015.
12. الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي، المسار والمخرجات والتعقيبات.
13. واقع الاتفاق السياسي بين المأمول و الممكن.
14. تطبيقات الحوكمة في الإدارة الليبية.
15. تفكيك مستويات الصراع محليا، ومسارات خيار بناء الدولة في ليبيا.
16. ثورة 17 فبراير بعد خمس سنوات .. إنجازات و إخفاقات.
17. قطاع الصحة في ليبيا .. الواقع والتحديات.
18. أزمة الدينار الليبي - الأسباب والآثار والحلول.
19. التعليم العام في ليبيا - المختنقات والتحديات وسبل المعالجة.
20. واقع التعليم العالي في ليبيا.
21. العدالة الانتقالية طريق إلى المصالحة الوطنية.

22. الحرب على تنظيم الدولة في ليبيا من بوابة الوفاق.
23. التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص.
24. الفساد المالي في الاقتصاد الليبي.. قراءة تحليلية للأسباب والآثار واستعراض للحلول.
25. السياسات الجمركية الليبية - وفق تقرير ديوان المحاسبة 2015.
26. السياسات الاقتصادية والعامه ومتطلبات النجاح.
27. هل الديمقراطية التوافقية سبيل للتعايش السياسي في ليبيا؟
28. التقارير و المؤشرات مفهومها وأهميتها في صناعة القرارات.
29. القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات الارتفاع.
30. أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي.
31. دور الجماعات الاجتماعية والدين في الصراع على السلطة في ليبيا.
32. الأداء الحكومي الليبي ومدى انحرافه عن تطبيق الحكم الرشيد.
33. العلاقة بين ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي - ملاحظات و ردود .
34. تقييم نظام التوظيف والمرتبات في الدولة الليبية.
35. تقييم أداء وزارة الداخلية في ليبيا.
36. التنمية الإدارة.....لإدارة التنمية المستدامة.
37. عوامل الجغرافيا والديمغرافيا في الصراع و الحل في ليبيا.
38. العقود و المشروعات في الدولة الليبية.
39. الحرب ضد تنظيم الدولة في ليبيا الى أين؟
40. مسارات الحرب في بنغازي.
41. احتمالات القضية الليبية: التفرد – الحرب – الانقسام – التفاوض .
42. دلالات تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2015 ومؤشرات تقييمه.
43. النظام الضريبي الليبي: تحدي الواقع ومتطلبات الإصلاح.

44. تقرير الحالة الليبية لشهر يوليو 2016.
45. دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
46. المجتمع الدولي و الالتزام باتفاق الصخيرات.
47. واقع النفط الليبي خلال عام 2016.
48. الاتفاق السياسي بعد ثمانية أشهر على توقيعه.
49. طرابلس والهلال النفطي ... مساران محتملان للحرب في ليبيا.
50. الجيش الليبي - مأزق الماضوية وتحدي إعادة البناء.
51. واقع قطاع النفط الليبي و الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره.
52. الاقتصاد الليبي : الواقع وسبل النهوض.
53. رفض منح الثقة لحكومة الوفاق: يضعف الاتفاق ويخلط الأوراق.
54. أين الدولتيون؟.. أو غياب تيار الدولة في ليبيا.
55. القضايا و التعويضات في الدولة الليبية.
56. تقرير الحالة الليبية لشهر أغسطس 2016.
57. دولة الحرب في ليبيا.. ما هي وكيف تُفكك؟
58. الحوار السياسي الليبي (الصخيرات)..عراقيل أم طرق مغلقة؟
59. تحديات التنمية المكانية في ليبيا.
60. تحولات الصراع في الهلال النفطي بعد عملية البرق الخاطف.
61. تداعيات إعلان مجلس الدولة و المفتي على الاوضاع في طرابلس.
62. لالتمديد وليماذا فشل (الليبيون) في التداول السلمي؟
63. تقرير الحالة الليبية لشهر سبتمبر 2016.
64. العدالة الاجتماعية في ليبيا منذ عام 2011.
65. الدور الروسي في ليبيا ...سياق للحرب الباردة الجديدة.

66. ملامح خارطة السلاح في طرابلس بعد رجوع حكومة الوفاق.
67. سيناريوهات جديدة محتملة للحرب في الهلال النفطي.
68. رؤية لإدارة الآثار و التراث الليبي.
69. تحليل تقرير هيئة الرقابة الإدارية الليبية لسنة 2015.
70. الإدارة الرشيدة للاستثمارات والأموال الليبية في الخارج.
71. الحالة الليبية .. تقرير شهر أكتوبر 2016.
72. إنهاء الصراع في ليبيا مقترح إطاري للحل.
73. المشروعات الصغيرة ...الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي.
74. خمسة مواقع للتراث العالمي بليبيا في قائمة الخطر.
75. تقييم أداء وزارة الشؤون الاجتماعية في ليبيا.
76. تقييم أداء مصلحة الموانئ والنقل البحري في ليبيا.
77. مؤشرات ليبيا خلال شهر ديسمبر.
78. مسألة النازحين في ليبيا .. نظرة عامة .
79. الاقتصاد الليبي.. إلى أين؟؟
80. قضية النازحين في ليبيا .. نظرة عامة.
81. أهمية دور المنظمات الدولية في دعم الأزمة الإنسانية بليبيا.
82. حصر النازحين.. الواقع والتحديات والإستراتيجيات المستقبلية.
83. الإشكاليات التي تواجه عودة النازحين إلى مناطقهم و سبل حلها.
84. الحالة الليبية - تقرير شهر يناير 2017.
85. الحالة السياسية الداخلية في ليبيا –شهر يناير 2017.
86. الحالة الاقتصادية في ليبيا –شهر يناير 2017.
87. الحالة السياسية الاجتماعية في ليبيا –شهر يناير 2017.

88. الحالة السياسية الخارجية في ليبيا (دول الطوق) –شهر يناير 2017.

89. الحالة الثقافية في ليبيا- شهر يناير 2017.

90. الحالة الإعلامية في ليبيا –شهر يناير 2017.

91. تحديات تواجه قطاع الكهرباء في ليبيا.

نبذة عن المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات

المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات هي مؤسسة مستقلة، غير ربحية وغير حكومية تأسست في ديسمبر 2014 في طرابلس ليبيا، و تم افتتاح مكتب تمثيلي لها في إسطنبول في يناير 2015. تقوم المنظمة بإجراء الأبحاث و الدراسات التي تخص قضايا السياسات والإستراتيجيات الحالية والناشئة من أجل الوصول إلى سياسات فعالة و ناجحة و كذلك من أجل تقديم الدعم لصانعي القرار. و تركز المنظمة جهودها من أجل تحسين أداء المؤسسات الليبية وتعزيز الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للشعب الليبي. تهدف المنظمة كذلك إلى نشر مفاهيم الجودة والحوكمة والتخطيط الإستراتيجي و ثقافة التميز من أجل تطوير أداء المؤسسات الليبية. و تهدف المنظمة أيضاً إلى تعزيز ونشر المعرفة حول السياسات العامة والإستراتيجيات للحكومة من خلال نشر الإحصاءات والدراسات والتقارير الدورية. تقوم المنظمة كذلك بتنظيم مؤتمرات و ورش عمل و منتديات من أجل النقاش و تبادل الآراء و الأفكار و نشر المعرفة.

مكتب طرابلس

النوفلين – طرابلس - ليبيا

مكتب إسطنبول

Yenibosna Merkez MAH.29

Istanbul Vizyon Park

Ofis Plaz.A3 BLK K:3/D28

Bahçelievler - İstanbul – Türkiye

هاتف : 0090 212 603 25 92

فاكس: 0090 212 603 27 48